"الثورات المحلية"

ثانيا: أسباب الثورات

أة. بعارسية صباح

تميزت سياسة الحكام العثمانيين في الفترة الأولى (القرن 16م والنصف الأول من القرن 17م) بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للسكان، والاكتفاء بالتعامل مع شيوخهم ومرابطيهم الذين كانوا الصلة بينهم وبين السكان، وناب الشيوخ والمرابطون عنهم في تقديم المطالب المخزنية والضرائب المتنوعة، مقابل نيلهم العطايا والترضيات. ومرد ذلك إلى اعتماد السلطة الحاكمة لسد حاجاتها على ما كان يوفره الغزو البحري من مداخيل (غنائم، إتاوات...). لكن منذ أواخر القرن 17م جدّ الحكام في مدِّ نفوذ البايلك للداخل، محاولة منهم إخضاع القبائل الممتنعة عنهم والتي كانت تهيمن على القبائل الحليفة للسلطة، معتمدين في ذلك على القوة دون مراعاة لظروف السكان، متجاهلين رأي الشيوخ والمرابطين ما تسبب في حدوث العصيانات والتمردات والانتفاضات.

ويمكن تعداد أسباب الثورات المحلية فيما يلي:

1. تراجع الانتعاش الاقتصادي في القرن 18م:

بلغ النشاط البحري الجزائري أوجه في منتصف القرن 17م، وأصبح يتحكم في أوضاع البلاد ويقوم عليه النشاط الاقتصادي للسكان، وغدت مغانم هذا النشاط وما يتصل به من أسرى وإتاوات مصادر رزق لأغلب سكان المدن الساحلية، فضعفت الدوافع الروحية (الجهاد) وغلب على النشاط البحري الطابع السياسي والاقتصادي الذي يعتمد على مبدأ الربح المادي. ومنذ أواخر القرن 17م تعرض النشاط البحري للضعف والانكماش، وهذا ما أكده القنصل لومير M.Lemaire في رسالة مؤرخة في 7 فبراير 1734م، ذكر أن الجزائر لم يكن حظها جيدا مع القرصنة، فبدأ السكان يجوعون ما يمكن أن يؤدي إلى بعض الاضطرابات.

وتزايد ضعف النشاط البحري حتى تلاشت القوة البحرية الجزائرية في مطلع الربع الأول من القرن 19م، نتيجة التقدم الصناعي والمهارة الفنية التي اكتسبتها الأساطيل الأوروبية، في مقابل الجمود الاقتصادي والانهيار الديموغرافي الذي عاشته الجزائر آخر عهد الدايات. هذا رغم الانتعاش الذي عرفته البحرية الجزائرية أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م، وذلك بفضل انشغال أوروبا بأحداث الثورة الفرنسية ثم الحروب النابليونية (1789-1815م). لكن حملة اللورد إيكسموث (1816م) وضعت حدا لهذا

الانتعاش، حيث أحرقت أغلب السفن ودُمر جزء من ميناء الجزائر وقتل 1500 من ساكنة الجزائر وأطلق سراح جميع الأسرى.

إن تقلص النشاط باستمرار طوال القرن 18م يعود لأسباب عدة، منها:

أولا: أن السفن التجارية عادت تحظى بحماية قوية، فلم يعد من السهل التعرض لها ولا الاستيلاء عليها.

ثانيا: أن القرصنة الأوروبية ازدهرت بدورها فحصل تكافؤ بين الطرفين، وأصبحت المفاوضات بين الجزائر والدول الأخرى تدور حول تبادل الأسرى أكثر مما تدور حول الافتداء كما كان سابقا.

وكان واضحا أن عهد القرصنة قد أشرف على الانتهاء، ومع ذلك تشبث بها حكام الجزائر أكثر من جيرانهم. والسبب هو أن التجارة لم تتطور بما فيه الكفاية لكي تعوض فوائدها عن تقلص مداخل الغزو البحري، ولم تعرف رسوم الجمرك ولا حقوق الاحتكار أي نمو، كما لم تكن البلاد تنتج ما يُسوّق في الخارج باستثناء القمح الذي كان الجنوب الأوروبي يحتاج إليه في أغلب المواسم. لهذه الأسباب انخفضت موارد المدينة وطفق سكانها يهجرونها تدريجيا.

وبعد تناقص الإنتاج وانقطاع غنائم البحر، سجل الميزان التجاري عجزا مزمنا منذ القرن 18م، ومع بداية القرن 19م شكّل مظهر من مظاهر انهيار الاقتصاد الجزائري. ويعود هذا الاختلال في الميزان التجاري إلى ارتفاع أثمان المواد المصنعة والمستوردة أغلبها من أوروبا، وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تشكل النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية، وإلى تحكم التجار اليهود والوكالات التجارية الأوروبية في أسعار وأسواق ومصادر المواد الأولية الجزائرية. في وقت انصرف فيه المزارعون والرعاة والصناع والحرفيون الجزائريون عن الإنتاج الوفير، واكتفوا بما يلبي حاجتهم ويسد استهلاكهم نظرا لنظام الاحتكار وطرق تحصيل الضرائب وتصرفات الحكام.

إن تناقص موارد القرصنة وانحصار التجارة الخارجية بفعل الاحتكارات الأجنبية، جعل أصحاب الامتيازات من رجال الحكم وحلفائهم يتوجهون إلى الأرض يستمدون منها ثرواتهم، إما مباشرة وإما بواسطة ما يفرضونه على أصحابها دافعي الضرائب.

وفرضت القيادة العسكرية مزيدا من الضرائب على السكان الذين أرهقتهم واضطرتهم للعصيان والتمرد. والسياسة الضريبية التي اتبعها حكام الجزائر كانت من الأسباب الداخلية للثورات. إذ كانت عمليات الجباية لا تتم إلا بواسطة الحملات العسكرية، وكان تأثير ذلك سلبيا على الحياة الاقتصادية للجزائريين، فقد أصيبت بالركود والإفلاس. وتكاد المصادر التاريخية وتقارير القناصل وملاحظات الرحالين وزفرات شعراء الملحون تُجمع على أن الحياة أصبحت لا تطاق بسبب السياسة المتبعة.

ويؤكد هذا الزهار (1872م) عندما ذكر أن خلفاء البايات يخرجون ومعهم الأمحال في الربيع لاستخلاص الخراج والزكاة والأعشار، و"كانت الجباية على المنهج الشرعي، لكن الأواخر صاروا يخرجون

المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين. وما وقع هذا حتى صار الناس فجارا والأمراء ظالمين". (الزهار: مذكرات ...، ص 35).

2. غياب الاستقرار السياسي (الأوضاع السياسية المتعفنة):

من الأسباب الداخلية الاستبداد الذي كان من أبرز سمات المظهر العسكري للوجود العثماني بالجزائر. والنظام السياسي العام كان نظاما جمهوريا عسكريا مغلقا، لكن انتقال السلطة من حاكم لآخر كان يتم بالعنف وأحيانا بوحشية قليلة النظير. ورغم ما كان يمثله عهد الدايات (1671–1830م) من القوة في المجال الخارجي إلا أن الأوضاع الداخلية لم تكن على ما يرام، وكانت القلاقل طابعا ميّز هذا العهد، وذلك لتحكم العسكر واحتكارهم للسلطة وتناحرهم على الحكم والسيطرة. وكان الجزائريون على الهامش يتفرجون على الأحداث والاغتيالات المتكررة في صفوف الدايات والجنود "الأتراك"، وانجرّ عن هذا فشو الفتن والاضطرابات المحلية خاصة بين سكان العاصمة. وكان عجز "الأتراك" الحاكمين على الذوبان في العنصر المحلي واندماجهم فيه، صورهم للناس على أنهم أجانب غرباء على البلاد. فقد كان لفقدان حكام الجزائر لقاعدة شعبية تساندهم أن انطبعت نظرتهم تجاه السكان بالحيطة والحذر والخوف من انفلات السلطة منهم، فاقتصرت كل المناصب العليا على فئة "الأتراك".

وبرز عدم الاستقرار السياسي في توالى الحكام وفي نهايتهم، فبعد مصطفى باشا حكم خمسة دايات قتلوا كلهم على يد العساكر، الأمر الذي أثر على الوضع الداخلي. إضافة لظلم البايات، فاشتكى الناس للباشا، لكن هذا لم يعد يتحكم في أجهزة السلطة. وتتجلى الفوضى السياسية في كثرة تعاقب الحكام الذين تميز جلهم بالضعف وعدم الكفاءة، خاصة بعد أن أصبحت المناصب تباع وتشترى، ما أثر سلبا على الوضع الداخلي للبلاد، فعاث البايات فسادا بين الناس وشاع ظلمهم للسكان. وهو أسلوب جائر يؤدي إلى إنزال الناس إلى آخر دركة من دركات البؤس أو إلى حمله على إشعال الثورات.

وأكبر التجاوزات التي وقعت هو إعطاء منصب الباي لأشخاص بلا مروءة ولا كفاءة، من ذلك باي الغرب مصطفى (لم يذكر حمدان خوجة تاريخ حكمه)، وكان حظيا للخزناجي، ومن صنائعه، وللحصول على المنصب كان قد وعد بتقديم مبالغ ضخمة من المال. و"لم يكن للباي أي علاقة مع المشايخ، ولم تكن له أي معرفة بتلك المقاطعة، وميزته الوحيدة كانت نهب الناس وإرسال أسلابه لمجيره. فغضب الناس وثار درغاوي (كذا)" (درقاوة) (حمدان خوجة: مذكرات، ص 168). فانشغل السكان بالبحث عن أضمن طريق للتخلص من سيطرة هذا الحكم، وظهرت محاولة التخلص من حكم "الأتراك" الطاغي في شكل تمردات وثورات هنا وهناك.

3. التنافس الفرنسي الإنكليزي للحصول على الامتيازات بالجزائر:

من الأسباب الخارجية للثورات المحلية التنافس الأوروبي للحصول على مزيد من الامتيازات داخل الإيالة، والعمل من جهة أخرى على إضعاف سلطة الدايات، والنهب الذي مارسته بعض الدول الأوروبية على السكان. كانت فرنسا تحظى بامتيازات بالشرق الجزائري منذ أن تنازل لها خير الدين بربروسا (1519–1534م) سنة 1520م، في عهد فرانسوا الأول (1515–1547م). كان الغرض منها في البداية السماح للتجار الفرنسيين باستغلال نقطة واحدة من ساحل الجزائر لصيد المرجان، ووقع الاختيار على ما سمي بحصن فرنسا (هو أول حصن يقيمه التجار الفرنسيون على ساحل شمال أفريقيا بموافقة البايلرباي بربروسا) على بعد كيلومترات فقط غرب القالة. لكن المجهودات الأولى لم تسفر عن نتيجة، إلى أن أُبرم اتفاق آخر سنة 1694م، وأصبح عدد المؤسسات خمس، مقابل إتاوة سنوية قدرها 60 ألف فرنك، 20 منها للسلطات المحلية والباقي للخزينة المركزية. وفي سنة 1741م سلمت الحكومة الفرنسية كل الامتيازات للشركة الملكية الأفريقية، واتسع نشاط المؤسسات لتجارة الحبوب والجلود والشموع والصوف...

هذه الأوضاع الرابحة أسالت لعاب إنكلترا، ولإفساد الصداقة الفرنسية الجزائرية لعرقلة الاقتصاد الفرنسي، دخلت إنكلترا في صراع مع فرنسا لإبعادها والإحلال محلها مستعملة جميع الوسائل. وقد احتدم الصراع الأوروبي على اكتساب مناطق نفوذ في الشمال الإفريقي، واتخذ أبعادا دولية خطيرة بعد رجحان كفة الإنكليز في مصر ضد الفرنسيين سنة 1801م. وكان التقارب الفرنسي الجزائري سببا وراء التحرك الإنكليزي، لأنه شكّل خطرا على مصالحها في المتوسط وجب القضاء عليه، ولأنه سيعيق التطلعات الإنكليزية للتسلل للقارة السوداء. كما لجأت إنكلترا لدور تخريبي تحريضي لتأليب الجزائريين على الحكومة العثمانية لتقاربها مع الفرنسيين.

وقد تمكّنت إنكلترا من ذلك سنة 1806م، لكنها لم تستغل المؤسسات استغلالا مباشرا، بل تركت الحرية فيها لجميع التجار ما عدا الفرنسيين. ثم كان مؤتمر فيينا سنة 1815م وحملة إكسموث سنة 1816م، فتغيرت الأوضاع لصالح فرنسا وألقت السلطات الجزائرية القبض على جميع الرعايا الإنكليز، فاسترجعت فرنسا امتيازاتها سنة 1817م. وستظل في حوزتها إلى أن يصدر الداي سنة 1826م، بيانا يسمح لجميع الأمم بصيد المرجان الجزائري. وهذا الإجراء من الأسباب الرئيسية التي نتج عنها حصار الجزائر سنة 1827م.

إن قطع العلاقات التجارية التقليدية بين الإيالة الجزائرية وفرنسا بعد استقرار النظام الإمبراطوري لنابليون بونابرت (1804–1814م)، وتعويض هذا الطرف بالطرف الإنكليزي سيتبع ذلك التنافس بين الدولتين الرأسماليتين بعد اتفاقيات سنة 1815م، من المعطيات التي خلّفت الفوضى في التجارة الخارجية للجزائر وحرمت الاقتصاد الجزائري من الأسواق العادية، وهو ما سمح بالتدهور الاقتصادي وخطر الضغط في ميدان الضرائب، فلحِق ذلك الضرر بالسكان المشتتين تحت سلطة الدايات، وهو ما دفع إلى تعدد النزاعات الداخلية وما نتج عن ذلك من مظاهر الوهن في الحكم.

4. هشاشة العلاقات مع المغرب الأقصى (السلطان سليمان) ومع تونس (حمودة باشا):

من الأسباب الخارجية للثورات تشجيع الجارتين للمناوئين والمعادين من الجزائريين للحكام العثمانيين. فسلاطين المغرب الأقصى عملوا على الإقلال من هيبة الإيالة، وتمكنوا من استمالة أغلب زعماء ثورات القرن 19م. أما تونس فموقفها المساند للثورات كان رد فعل انتقامي على تدخلات حكام الجزائر في الشؤون الداخلية لها، وتشجيعهم للصراعات الأسرية لاكتساب حلفاء والحصول على امتيازات. وقد توطدت العلاقات بين الجارتين ضد حكام الجزائر، وتوحيد الجهود شجع الفوضى والاضطرابات داخل الجزائر.

1.4. المغرب الأقصى:

ذلك أن سلاطين المغرب الأقصى تخلوا في القرنين 18م و19م عن المواجهة المباشرة مع حكام الجزائر، وهو تغيير في أسلوب تعاملهم معهم، وأحدث شكلا مغايرا تمثل في تدعيم الطرقيين وتحريضهم على إثارة القلاقل في الجزائر. ونجحت إلى حد ما هذه السياسة في زعزعة الحكم بالجزائر، بعد الثورات التي اندلعت في أرجاء الجزائر في مطلع القرن 19م، إذ كثيرا ما شجع ملوك المغرب الأقصى عملاءهم من مشايخ الطرق الصوفية المناهضين لحكام الجزائر كدرقاوة والتجانية، فأمدوهم بأموال طائلة للاستمرار في الشغب وشق عصى الطاعة ضد العثمانيين. وكان لدسائس السلاطين يد في الثورة والفتن التي عرفتها الجزائر في نهاية القرن 18م وبداية 19م.

- مولاي سليمان (1792م-1822م):

قاوم المغرب الأقصى منذ البداية وبإصرار سعي العثمانيين للسيطرة عليه، وأصبح ينظر للجزائر على أنها خطر جاثم عليه يجب تفاديه، ومنه التآمر مع أي كان ولو كان مسيحيا (الإسبان). كما أن للمغرب الأقصى أطماع قديمة في غرب الجزائر بصفة خاصة، فقد كانت السياسة السعدية منذ القرن 16م ترمي إلى إبعاد الخطر العثماني، والتوسع على حسابه في نواحي تلمسان. وقد انتهج هذه السياسة المعادية للوجود العثماني في الجزائر أيضا السلاطين العلويين، ولم يكُفوا عن تدخلاتهم إلا بعد تيقنهم من استحالة تحقيق أي انتصار ضد عثمانيي الجزائر.

وكانت السياسة الدينية المغربية، على عهد كل من مولاي سليمان وخليفته مولاي عبد الرحمان (1822-1859م)، قائمة على دفع مرابط ضد مرابط، طريقة صوفية ضد أخرى، فاختاروا درقاوة في الشمال ثم التجانية في الجنوب، التي كان لها أتباع في الهضاب العليا، وانتشرت زواياها من فاس لتلمسان حتى تونس مرورا بالواحات والقُصور بوادي ريغ، حتى باي تونس كان من أتباعها، وكل زواياها كان يربطها بريد ينقل لإخوان الجزائر والأتباع المحليين مؤامرات فاس وتونس.

كما أزّمت فتنة درقاوة العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى، حتى أن باي وهران بعث للسلطان مولاي سليمان يطلب منه أن يبعث شيخ الدرقاوية ليُعيد الثوار لطاعة المخزن. علما أن الدرقاوية لقيت تشجيعا من مولاي سليمان الذي قرّب رجال الدين والشرفاء (آل البيت)، فكان انتشار أتباع الطرق الصوفية بالمغرب الأقصى وغرب الجزائر بمثابة حصن يحمي سياسة السلاطين العلويين من خطر العثمانيين. لكن سلطان المغرب الأقصى أدرك في النهاية أنه لم يكن في وضع يسمح له بمحاربة العثمانيين، فآثر التخلي عن مشروعه ونصح الشيخ العربي الدرقاوي بصرف النظر (انظر المحاضرة الرابعة). واضطر هذا للتنصُّل من موقف تابعه، ابن الشريف الدرقاوي مقدم تلمسان.

إن موقف مولاي سليمان وتحريض باي تونس لابن الأحرش، محاولة لإلحاق أضرار جسيمة بالجزائر، ولزعزعة النظام السياسي فيها، لكن ما كانت المحاولة لتفلح إلا إذا وجدت صدى متجاوبا معها من الداخل. بعبارة أخرى كان الجزائريون مرهقين لحد استعدادهم للثورة ضد الطغمة العسكرية التي، بعد أن فشلت في مهمتها، راحت تقوم بدور الدركي في الداخل مما أضاف لهذا التذمر الشعبي معارضة المجموعات الدينية والعلمية من زوايا وشيوخ وطلاب وحتى قضاة ومفتيين.

2.4. تونس:

أما تونس فقد اعتبرتها الجزائر إقليما تابعا لها بحكم أنها هي التي طردت الإسبان منها وضمته إلى الدولة العثمانية سنة 1574م. وعلى هذا الأساس كانت الجزائر تحاول باستمرار أن تجعل هذه التبعية حقيقة ملموسة، لكن تونس رفضت ذلك معتبرة أنها تتبع رأسا للأستانة. وأكثر من هذا كانت لتونس أطماع في إقليم قسنطينة موروثة من العهد الحفصي. وقد بادر مراد باي الثالث التونسي (1698-1702م)، سنة 1701م، بالهجوم على قسنطينة ومحاصرتها خمسة شهور بتأييد من حاكم إيالة طرابلس، ولم يتراجع إلا بعد انهزامه بالعلمة أمام محلة الجزائر واستيلاء باي قسنطينة على عتاده ومدافعه، ما اضطر خلفه إبراهيم الشريف التونسي (1702-1705م) من عقد صلح مع حاكم الجزائر سنة 1702م.

- حمودة باشا (1782م-1814م):

لقد آوت الجزائر الأخوين علي باي ومحمد باي التونسيين، بعد مقتل والدهما علي باشا في حوادث ولدي حسين باي (1705-1735م) في تونس سنة 1746م. وبمساعدتهما ومدهما بالذخائر، بالغ حكام الجزائر في التسلط على حكام تونس لحد التضييق على اقتصاديات البلد والتحكم في حكامها، فأعلن حمودة باشا امتناعه عن أداء الضريبة التي تم الاتفاق على قيمتها منذ وقعة سمنجة بين الجزائر وتونس سنة 1735م، وزاد على ذلك بإيوائه أحد العصاة ضد الحكومة الجزائرية الحاج مصطفى إنكليز (1797-1803م)، باي قسنطينة المعزول سنة 1803م، وطرد جميع الجزائريين المقيمين بتونس. ولما بعث الداي من يستخلص الضريبة ويفك الأسرى الجزائريين، امتنع حمودة باشا وأعلن نقض المعاهدة، وتحرك

إنكليز باي المعزول من تونس لقسنطينة في جانفي 1807م للاستيلاء عليها، لكنه انهزم واستولى أهل الجزائر على ذخائره وأسروا عددا من جنده في ماي من نفس السنة.

ثم بعث حمودة باشا جيشا آخر في نفس السنة انتصر التوانسة لخيانة وقعت في قيادة الجيش الجزائري. وحدثت مؤامرات بقسنطينة إلى أن تمكن أحمد شاوش القبايلي (1808م) الذي كان لاجئا بزواوة، من تنصيب نفسه بايا، لكن الداي تمكن منه عندما كان زاحفا على الجزائر، وجهز جيشا لتأديب حمودة باشا، لكنه تراجع لِما شاهده من كثرة الجيش التونسي. ووقع الصلح بين الطرفين في نوفمبر 1808م، لكن الحاج علي الشريف داي (1809م-1815م) نقض المعاهدة فاستؤنفت الحرب. غير أن القلاقل التي عاشتها الجزائر جعلت الجيش الجزائري ينسحب من تونس. وتدخل السلطان العثماني لإنهاء حالة الحرب سنة 1817م، وأسفرت المفاوضات بين الطرفين على اتفاقية مؤاخاة وصلح دائم مستمر، وردّ الجزائريون ما كان احتلوه من التراب التونسي إلى أهله، وكان ذلك يوم 20 مارس 1821م.

لهذا يعتبر دور تونس والمغرب الأقصى مساندا للثوار ضد حكام الجزائر، وذلك بمدهم بالدعم الروحي والمادي.

5. استحواذ اليهود على النفوذ داخل السلطة:

من الأسباب الداخلية للثورات الدور الكبير والخطير الذي أدته الطائفة اليهودية في تخريب الاقتصاد "الوطني" واستنزاف موارده. وأدى ازدياد نفوذ هذه الطائفة لاستنكار وسخط القبائل، بلغ ذروته في ثورات قادها السكان ضد أفراد هذه الطائفة.

لقد كان النهب والاستنزاف لخيرات البلاد في شكل امتيازات، وشجع الدايات والبايات ذلك، بعد أن وجدوا فيه مصدر للربح والثروة، التي كانوا يستخدمونها في استتباب الأمن والمحافظة على النظام وزيادة ثرواتهم، لهذا سلّموا شؤون الإيالة لهيئات ومؤسسات أجنبية، وعلى رأسها الشركة اليهودية. وكان نتيجة الاحتراز من الكراغلة أن وضع الحكام العثمانيون ثقتهم في اليهود لأنهم لا يخشون منهم الاستيلاء على الحكم. وبإبعاد العثمانيين للكراغلة ولسكان الجزائر فقد وضعوا ثقتهم في اليهود، وارتبطوا معهم من أجل المصلحة، فجمع اليهود في ظل الظروف غير المستقرة أموالا طائلة، وذلك لنصائح الغدر التي كان يسديها اليهود، والتي ساعدت على أن يتزايد الطغيان ويبلغ منتهاه.

لقد احتكر الفرنسيون التجارة الخارجية مدة طويلة، ولما تفطن بايات قسنطينة لأهمية الأرباح التي تدرها التجارة، تعاطوها مباشرة أو سمحوا للتجار الأجانب بمزاولتها في الشرق الجزائري مقابل منافع وإتاوات مختلفة. وكان أخطر منافس لفرنسا في هذه التجارة هم اليهود، بما لهم من نفوذ لدى دايات الجزائر وبعض بايات الشرق، وبما لهم من اطلاع على لغة السكان وعاداتهم وتقاليدهم من جهة، وممارستهم لتجارة القوافل واحتكارهم طريقها الممتدة بين الجزائر وقسنطينة، إلى جانب كثرة الصلات التي كانت تربطهم بالبيوت التجارية في أوروبا، ومدن تجارية مشهورة في شرق المتوسط (بيزة، جنوة، البندقية).

بدأ ذلك عندما استقرت عائلات يهودية من ليفورن بالجزائر منذ القرن 18م (أسرة بوجناح (اشتهر منها نفتالي) وأسرة ابن زقوط (بن زهوت) بكري (اشتهر منها يعقوب))، ووجهت نشاطها نحو أوروبا. ركزت الشركة نشاطها بالشرق الجزائري منافِسة بذلك الشركة الملكية الأفريقية، وتمكنت من الاستئثار برعاية الداي بابا حسن (1791م–1798م) وابن أخته الداي مصطفى (1798م–1805م)، وذلك لأن عيونهم كانت منتشرة في أنحاء البلاد تزودهم بجميع المعلومات المتعلقة بتحركات القبائل والبايات. كما أن الحكام لم يكونوا يخشون من اليهود الاستيلاء على الحكم لاحتقار السكان لهم. وبفضل هذه الثقة جمع هؤلاء اليهود أموالا طائلة ونقلوا نشاطهم لمختلف موانئ الشرق لازدهار التجارة به. وأصبح نفتالي مستشارا لدى الداي حسن، حظي بالسطوة والسلطان وعرف كيف يستفيد من منصبه.

وقد تمكن اليهوديان من تحقيق بعض مآربهما على إثر تعيين صنيعتهم مصطفى باي التيطري سابقا، بايا لقسنطينة (1794م–1798م) (ما كلفه حياته عندما تحالف ضده التجار الفرنسيون عندما رفض بيع الحبوب للشركة الإفريقية بالقالة امتثالا لأمر الداي)، ثم حينما استسلمت لهما الوكالة الأفريقية (الفرنسية) سنة 1795م وصارت تلجأ إليهم للقيام بسائر أنواع نشاطها، لتسلم من مهاجمة المهاجرين الفرنسيين أنصار النظام القديم (النظام الملكي)، ولتحمي بضائعها من الإسبان والإنكليز. وأخيرا تنازلت الشركة الملكية الإفريقية للشركة اليهودية عن مينائي القل وجيجل في أكتوبر 1795م، وكان الباي شجعهم على التركُّز في مينائي عنابة وستورة، أهم معاقل الشركات الفرنسية، على الرغم من احتجاجات هذه.

وبهذا أصبحت التجارة في عهد الدايين حسن ومصطفى في أيدي اليهود وفي خدمة مصالحهم، لأنهم عرفوا كيف يستفيدون من الخلافات الدولية، واستطاعوا كسب عددا من الشخصيات ذات الوزن الثقيل، سواء بواسطة الرشوة أو بتقديم خدمات، إضافة لمهارتهم في تسويق أسوأ البضائع ومخادعة رجال الجمارك. وأصبح بوجناح يفاوض باسم الجزائر مع ممثلي تلك الدول، يسالم من يشاء ويعلن الحرب ضد من أراد محاربة نفوذه التجاري. كما كان يتعامل مباشرة مع جميع قناصل البلدان الأجنبية ويفي دائما بما يعد. وقد ساعد الداي مصطفى اليهود في الحصول على كثير من الامتيازات، ما خوَلهم التصرف في تسيير الاقتصاد الجزائري.

ازداد نفوذ اليهود وسيطرتهم على الاقتصاد الجزائري أواخر العهد العثماني، إذ أصبحوا أصحاب السلطة بفضل ثروتهم وازدهار تجارتهم التي مارسوها بدعم من الدايات، بعد أن أوكلوا لهم مهمة الإشراف على المدفوعات الخارجية وتسييرها. وتزايد نفوذ اليهود عندما منح الداي مصطفى سنة 1799م اليهوديان بكري (بوخريص) وبوشناق حق احتكار الخشب واستغلال الغابات، وتحكموا في أسعار الحطب ما أثار المحتطبين الجزائريين ورفضوا بيعها، ما أثَّر على بناء السفن. وأصبح اليهوديان بكري وبوشناق (بوجناح) يتصرفان في الشؤون الداخلية والخارجية للجزائر بكل حرية، وبوشناق كان الحاكم الفعلي للإيالة، حيث كان يعين من يشاء في الوظائف الحكومية ويحدد قيمة الضرائب وأسعار السلع.

لقد استطاعت شركة بكري وبوجناح، بفضل ما قدمه مُسيرِيها للدايات من معلومات تتعلق بشؤون الإيالة في الداخل والخارج، والهدايا الثمينة والمساعدات المالية التي كانوا يوزعونها بحكمة على كل من يمكن استغلاله في جميع المستويات، ونظرا لوضعهم الاجتماعي الذي كان لا يسمح لهم بالاستيلاء على مناصب الحكم، استطاعوا، مع بعض الدايات، أن يحرزوا على سلطة واسعة لم يسبق لأحد من الأقليات أن حصل عليها، وأن يسخروها لخدمة مصالحهم غير مبالين بأي خسارة للجزائر.

- النتيجة:

أثّرت هذه السياسة التي انتهجها العثمانيون أواخر عهدهم على الأوضاع الاقتصادية، وانعكاساتها على المجتمع كانت سلبية ما وفر الأجواء لقيام التمردات والثورات عليهم. وكانت آثارها وخيمة على الجميع حيث تلاشت الروابط بين الحكام والرعية وفُقدت الثقة وقلّ الأمن واشتكى الناس من ظلم الحكام وانحرافهم.

وأكثر من هذا عندما ضربت المجاعة البلاد سنة 1805م، كانت شركة بكري–بوجناح ترسل الحبوب الجزائرية لفرنسا، ما أغضب المليشيا المتذمرة من تصرفات اليهود، فقتل أحد عناصرها نفتالي. ورغم محاولات الداي مصطفى تهدئة المليشيا بوعده طرد جميع اليهود من الجزائر، وحجز سائر ممتلكات بوجناح، غير أن المليشيا قتلته. لكن تمكن بكري من التقرب من الداي الجديد أحمد خوجة (1805م–1806م و1808 حسب الجيلالي).

كما عمل الحكام على الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب، وتسخير الفلاحين لإنتاج كميات كبيرة من المحاصيل لتصديرها إلى الخارج، عن طريق وكلاء ومتعاملين معهم من كبار التجار اليهود وبعض الشركات الأوروبية. وأدت هذه السياسة (احتكار الإنتاج وتسخير الفلاحين) إلى اضطراب في الإنتاج وانخفاض في أسعار الحبوب، التي كان يشتريها البايلك من الفلاحين بسعر 8،80 قرش للصاع، ويعيد بيعها للمحتكرين الأجانب بـ: 26،30 قرشا سنة 1808م. نتج عن هذا الاحتكار في فترات الجفاف والمجاعات زيادة في بؤس وشقاء الفلاحين، ودفعت بالحكام أحيانا لاستيراد كميات كبيرة من الحبوب بأسعار مرتفعة من الخارج لتغطية استهلاك مدينة الجزائر على الخصوص.

لهذه الأسباب كان الشعور السائد هو العداء ضد الحكم "التركي" الإقطاعي الذي لم يدخل تحت سيطرته أولئك المستفيدون منه، مثل أهل المخزن والأعزال وغيرهم. كما كان الحكم يُلام على ربط علاقات مع الكفار وتفضيل التجار الأجانب ورجال الأعمال من اليهود على حساب المسلمين الجزائريين، إضافة لفرض الضرائب الشرعية عليهم، وهو ما يخالف القرآن مع عدم المساواة بين الأفراد في الجماعة الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع:

إضافة للقائمة المذكورة في المحاضرة الأولى:

ابن عبد القادر مسلم: أنيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

ابن عثمان حمدان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، طبعة 2، دار الحكمة، الجزائر، 2015.

برنيان أندري ونوشي أندري ولاكوست إيف: الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها، تعريب: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور وتفاحي مراد، تمهيد:جان دريش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، عن طبعة المطبوعات الجامعية، باريس، 1960.

بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر، جزء 1-2: الجزائر القديمة والوسيطة والحديثة، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

الزهار أحمد: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الطبعة 2، SNED، 1980.

سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

السلاوي أحمد: الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، جزء 4، حقوق الطبع للمؤلف، المطبعة البهية المصرية، مصر، 1895م/1312هـ.

سماتي محفوظ: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة: محمد صغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، دار النشر دحلب، الجزائر، 2007.

شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926- 1246هـ/1519-1830م)، دار الكتاب العربي للطباعة، النشر، التوزيع والترجمة، الجزائر، 2009.

العنتري محمد صالح: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مرجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

الغربي الغالي: الثورات الشعبية في الجزائر أثناء العهد التركي، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف محمد خير فارس، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، مكتب الخنساء، 1984-1985.

الميلي مبارك بن محمد الهلالي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

Cour Auguste : L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leurs rivalités avec les Turcs de la régence d'Alger 1509-1830, Ernest Leroux Editeur, Paris, 1904.

Grammont. H. D. De: « Correspondance des consuls d'Alger », in Revue Africaine, 1888, O.P.U, Alger, 1985.